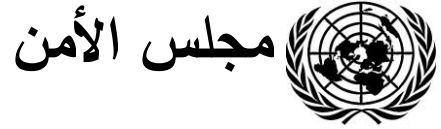


Distr.: General
14 July 2022
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 6 تموز/يوليه 2022 موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لأيرلندا والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

يسرّ أيرلندا والمكسيك، بوصفهما الرئيسين المشاركين لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن وفي إطار تعاون وثيق مع المملكة المتحدة، إطلاعكم على المذكرة الموجزة لوقائع الاجتماع الذي عقده فريق الخبراء غير الرسمي بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين (انظر المرفق).

ونرجو ممتنين تكميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جيرالدين بيرن ناسون

الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) خوان رامون دي لا فوينتي راميريز

الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة

(توقيع) باربرا وودوارد

الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة 6 تموز/يوليه 2022 الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لأيرلندا والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن

موجز وقائع الاجتماع الذي عُقد بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، في 24 حزيران/يونيه 2022

في 24 حزيران/يونيه 2022، عقد فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن اجتماعاً بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وكانت هذه هي المرة الأولى التي ناقش فيها فريق الخبراء غير الرسمي القضية الفلسطينية، وأشار الرئيسان المشاركان إلى التصعيد الأخير للعنف ومقتل الصحفية الفلسطينية - الأمريكية شيرين أبو عاقلة في أيار/مايو 2022. ولئن كان مجلس الأمن قد دعا عدداً من النساء الفلسطينيات والإسرائيليات من المجتمع المدني إلى تقديم إحاطات خلال اجتماعاته، فإن المسائل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن لم تؤد حتى الآن سوى دور ثانوي في مداورات المجلس أو نتائجه. واستمع الفريق إلى إحاطة من منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، قدمها برفقة زملاء من فريق الأمم المتحدة القطري. واختتم الاجتماع باستعراض عام للتوصيات الرئيسية التي قدمتها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

أسئلة أعضاء مجلس الأمن

طرح أعضاء مجلس الأمن عدة أسئلة بشأن افتقار المرأة إلى المشاركة في عملية السلام وما يمكن للأمم المتحدة أن تفعله لزيادة التحاور مع المرأة في المجتمع المدني والجامعات وتعزيز تنفيذ السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وأثيرت أسئلة أخرى بشأن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، عقب انضمام السلطات الفلسطينية إليها، ومشروع القانون المتعلق بحماية الأسرة، والأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين الذي يؤثر على النساء والفتيات الفلسطينيات، وتقلص الحيز المدني للمنظمات غير الحكومية والناشطين الفلسطينيين، وبرز أو تأثير المبادرات التي تقودها النساء لإيجاد أرضية مشتركة عبر خطوط النزاع. وطلب عدة أعضاء في المجلس إجراء مزيد من التحليل الجنساني في تقارير الأمم المتحدة المقدمة إلى المجلس.

النقاط الرئيسية التي أثّرت في الاجتماع

- يتسم السياق العام بزيادة العنف، وتوسيع المستوطنات، وعمليات الهدم والإخلاء، فضلاً عن الهشاشة السياسية على كلا الجانبين، مع انقسام ملحوظ بين السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وسلطات الأمر الواقع في قطاع غزة، وسكان فلسطينيين يتألفون من أشخاص ولدوا في الغالب بعد عملية أوسلو للسلام.
- كانت المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً بشكل ملحوظ في مفاوضات السلام الرسمية لعقود من الزمن. ويعكس ذلك جزئياً افتقار المرأة إلى التمثيل في مؤسسات صنع القرار، بما في ذلك الأحزاب

السياسية وهيئات الحكم المنتخبة والمعينة. ففي فلسطين، على سبيل المثال، تشكل النساء 61 في المائة من طلاب الجامعات، ولكن مشاركتهن في القوة العاملة تنخفض إلى 17 في المائة. وقد يتغير ذلك على المدى الطويل، حيث أن المرأة الفلسطينية أكثر نشاطا بكثير في المجتمع المدني والمبادرات التي يديرها الشباب، ولكن سيتعين على الأمم المتحدة والشركاء الدوليين أن يضطلعوا بدور واضح في المساعدة على تحقيق الأهداف المتعلقة بمشاركة المرأة وتمثيلها في العملية السياسية. وعلاوة على ذلك، تحتاج الأمم المتحدة إلى زيادة تعاملها مع المرأة في الجامعات والقطاع الخاص وقطاع الرعاية، بما في ذلك الخدمات الطبية والاجتماعية. وبُنذلت جهود لزيادة مشاركة المرأة في الانتخابات المقرر إجراؤها في أيار/مايو 2021، وهي الأولى منذ 15 عاما، ولكن السلطة الفلسطينية أرجأتها إلى أجل غير مسمى.

- آثار الاحتلال على النساء والفتيات الفلسطينيات كبيرة، لا سيما بالنظر إلى تزايد انعدام الأمن الغذائي والضغط المتزايد المتعلق بالحصول على الخدمات الأساسية وحالات نقص التمويل التي تؤثر على كل من السلطة الفلسطينية والأمم المتحدة، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وبرنامج الأغذية العالمي. وتصل معدلات البطالة إلى حوالي 56 في المائة، وتستمر أسعار المواد الغذائية في الارتفاع، مما يجبر الأسر على اللجوء إلى آليات تكيف سلبية تؤثر أساسا على الفتيات. وفي غزة، على سبيل المثال، بلغت مستويات الاعتماد على المعونة 70 في المائة، في حين أن 31 في المائة من الأسر المعيشية التي ترأسها نساء تعاني من انعدام الأمن الغذائي. وفي دراسة استقصائية أجراها برنامج الأغذية العالمي، لم يكن لدى أكثر من 80 في المائة من المجيبين حساب مصرفي أو حتى بطاقة آلة صرف أموال. ويرتبط تغيير الديناميات بالنسبة للنساء والفتيات الفلسطينيات بتغيير ديناميات النزاع والاحتلال، من العنف إلى نقاط التفتيش وعمليات الهدم والإخلاء التي تؤثر عليهن يوميا.

- تشمل المبادرات التي اتخذتها الأمم المتحدة تيسير مشاركة الحركة النسائية الفلسطينية الحيوية والتاريخية، بما في ذلك مع الأجيال الشابة؛ والدعوة إلى اعتماد مشروع القانون المتعلق بحماية الأسرة، الذي يعود تاريخه إلى عام 2004، ولكن توجد دفعة متجددة لاعتماده؛ واستهداف الأسر المعيشية التي ترأسها نساء بتقديم المساعدة لها؛ ودعم السلطة الفلسطينية في تقديم تقاريرها إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وقد ازداد الأمر صعوبة بسبب ردة الفعل السلبية ضد الاتفاقية، التي ازدادت قوة في الأسابيع الأخيرة، ولا سيما في الخليل، وتشمل استهداف المدافعات عن حقوق الإنسان والناشطات. وتشمل العقبات الأخرى التي ظهرت مؤخرا تصنيف إسرائيل لست من منظمات المجتمع المدني الفلسطينية، بما في ذلك اتحاد لجان المرأة الفلسطينية، بأنها "منظمات إرهابية"، واعتماد قانون في آذار/مارس يحرم الفلسطينيين من الضفة الغربية المحتلة وغزة الذين يتزوجون من مواطنين إسرائيليين من مسار للتجنس.

- يجب على الشركاء الدوليين القيام بالمزيد من أجل دعم منظمات المجتمع المدني الفلسطينية وبناء قوتها ومواردها، الأمر الذي يمكن أن يزيد بدوره من مصداقيتها وأهميتها على أرض الواقع ويساعدها على أن تصبح أطرافا فاعلة حاسمة في العملية السياسية. وكان جزء كبير من مشاركة المجتمع الدولي قبل عملية أوسلو للسلام وبعدها يتعلق بدعم المجتمع المدني الفلسطيني، وقد فقد بعض ذلك في السنوات الأخيرة. وما فتئ الحيز المدني يتقلص في كل من الضفة الغربية وغزة،

ويتعين على الشركاء الدوليين المساعدة في عكس هذا الاتجاه والتصدي للقيود المفروضة من قبل الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية وحركة حماس.

التوصيات

قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بوصفها أمانة فريق الخبراء غير الرسمي، التوصيات التالية⁽¹⁾:

(أ) إذا اقترح المجلس اتخاذ قرار أو اعتماد بيان من رئيس مجلس الأمن بشأن القضية الفلسطينية، يمكن النظر في الصيغة التالية:

‘1’ يدعو إلى مشاركة المرأة بصورة كاملة وهادفة وعلى قدم المساواة مع الرجل في منع نشوب النزاعات، وبناء السلام، وجهود المصالحة الداخلية، وجهود إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع؛

‘2’ يهيب بالحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية أن تهيئ بيئة آمنة وتمكينية للمجتمع المدني، بما في ذلك القيادات النسائية المجتمعية الرسمية وغير الرسمية، والعاملات في مجال بناء السلام، والجهات الفاعلة السياسية، والمدافعات عن حقوق الإنسان، للاضطلاع بعملهن بشكل مستقل ودون تدخل لا موجب له، وأن تتصدى للتهديدات والمضايقة والعنف وخطاب الكراهية الموجهة ضدهن؛

‘3’ يدعو الحكومة الإسرائيلية إلى إنهاء الاحتلال، وضمان إجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة في الادعاءات المتعلقة بالاستخدام المفرط للقوة من قبل قوات الأمن الإسرائيلية وعنف المستوطنين، وضمان المساءلة والعدالة للضحايا، بمن فيهم المدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيات؛

‘4’ يهيب بالحكومة الإسرائيلية أن تمتنع عن اتخاذ جميع التدابير التي تؤثر على السلامة البدنية والنفسية للمرأة الفلسطينية التي تعيش تحت الاحتلال والتي تؤثر على جميع جوانب حياتها اليومية، بما في ذلك وقف هدم ممتلكات الفلسطينيين ومنع إمكانية تشريد الفلسطينيين وإخلاتهم، تمشيا مع التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛

‘5’ يعرب عن قلقه البالغ إزاء أثر عمليات الإخلاء والهدم على حقوق الإنسان للنساء والأطفال المعنيتين، بما في ذلك حقهم في السكن اللائق وفي الحياة والحرية والأمن الشخصي؛

‘6’ يدعو السلطة الفلسطينية إلى اعتماد تشريع لحماية المرأة من العنف الجنساني، تمشيا مع توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة؛

(1) هذه التوصيات هي اقتراحات من المشاركين من الأمم المتحدة في هذا الاجتماع، مثل مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، أو اقتراحات مستمدة من ورقة المعلومات الأساسية التي أعدها أمانة فريق الخبراء غير الرسمي قبل الاجتماع، وليست توصيات صادرة عن فريق الخبراء غير الرسمي ككل أو عن أعضاء المجلس.

٧' يطلب إلى الأمين العام أن يدرج في تقاريره المقدمة إلى مجلس الأمن تحليلًا يتعلق بالتطورات المتصلة بالمرأة والسلام والأمن وحالة النساء والفتيات في الأرض الفلسطينية المحتلة؛

٨' يدعو المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط إلى التحوار والتشاور بطريقة منتظمة وهادفة مع المجتمع المدني النسائي.

(ب) علاوة على ذلك، ينبغي للرئيسين المشاركين لفريق الخبراء غير الرسمي، ولأعضاء المجلس الآخرين، القيام بما يلي:

- إدراج إشارات إلى المرأة والسلام والأمن في بياناتهم المدلى بها في جلسات مجلس الأمن بشأن القضية الفلسطينية، والطلب إلى مقدمي الإحاطات التابعين للأمم المتحدة أن يدرجوا تحليلًا جنسانيًا في إحاطاتهم.
 - الدعوة إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة في الأرض الفلسطينية المحتلة تشارك فيها النساء بشكل كامل ومتساو مع الرجال.
 - دعم تنفيذ خطة العمل الوطنية الفلسطينية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتوفير الموارد لها، وحث الحكومة الإسرائيلية على وضع واعتماد خطة عمل وطنية بالتعاون الوثيق مع المجتمع المدني الإسرائيلي.
 - الدعوة إلى إجراء تحقيق فوري في الانتهاكات المرتكبة ضد النساء والفتيات من قبل الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في الأرض الفلسطينية المحتلة وعند نقاط التفتيش ومقاصد مرتكبيها، والدعوة إلى توفير إمكانية الوصول الفعلي إلى سبل الانتصاف القانونية وتعويض مناسب للضحايا.
 - توفير تمويل مرّن لمنظمات حقوق المرأة وضمان بقاء التمويل متاحًا في حيز مدني مقيد بشكل متزايد.
 - القيام بالدعوة لدى السلطات الفلسطينية من أجل اعتماد مشروع قانون بشأن حماية الأسرة.
 - الحث على تعميم مراعاة المنظور الجنساني وإشراك المنظمات النسائية المحلية في جميع مراحل الاستجابة الإنسانية.
- وأعرب الرئيسان المشاركان عن شكرهما لجميع المشاركين وشجعا أعضاء مجلس الأمن على متابعة المسائل الهامة التي أثّرت في الاجتماع.